S/2009/642

الأمم المتحدة



Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

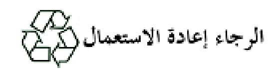
أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/756) التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا وإلى رده المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/757)، الذي أحاط فيه علما بعزمي على مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة بتمويلٍ من الميزانية العادية. ومن هذا المنطلق عينه، وبموجب هذه الرسالة، أود إطلاعكم على آخر ما حققته اللجنة المشتركة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المشتركة من أجل تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وما برحت أواصل من خلال مساعيَّ الحميدة وبدعمٍ من الأمانة العامة للأمم المتحدة تسهيل تنفيذ هذا القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية.

وتشمل ولاية اللجنة المشتركة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية وتسهيل الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود ومعالجة أوضاع السكان المتضررين وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى تاريخه في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الانسحابَ ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وأُنجزَ كذلك ترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧). وخلال عام ٢٠٠٩، تمكنت اللجنة المشتركة من مواصلة تيسير هذه العملية بشكل سلس وسلمي، بما في ذلك إبقاء الحوار وقنوات الاتصال مفتوحة بين البلدين. وفي ما يلي بعض

151209 151209 09-64822 (A)





الأنشطة التي قدم فيها فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة الدعمَ الموضوعي والتقني واللوجستي.

في ما يتعلق بتعليم الحدود البرية التي يقدر طولها بـ ١ ٩٥٠ كيلومترا، تتوقع اللجنة المشتركة إنجاز اثنين من التقييمات الميدانية على طول الحدود بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، ليبلغ بذلك مجموع طول الحدود التي جرى تقييمها نحو ١ ٤٢٠ كيلومترا. وفي ما يتعلق بالتعليم المادي، أُنجزَت أغلبية عملية الرسم الأولي للخرائط والرسم الأولي للخرائط بمقياس كبير من خلال الصور الساتلية، وكذلك العقد الذي تُنشا بموجبه شبكة جيوديسية لمسح الأعمدة المشيدة ''حسبما شيدت'' وما يعقب ذلك من وضع الخرائط النهائية. وأُنجِز الجزء الأول من عقد ضمان جودة الشبكة الجيوديسية في عام ٢٠٠٨. ويجري حاليا تنفيذ العقد المتعلق بإقامة نقاط مراقبة أرضية من أجل الصور المأخوذة عن طريق الساتل سبوت - ٥ للاستخدام في وضع الخرائط النهائية، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من ذلك في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

وكان بدء العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في تشييد الأعمدة الخراسانية الحدودية الدائمة أمرا له أهمية كبرى. فإقامة الأعمدة هو بمثابة الناتج النهائي لعملية تقنية تحضيرية معقدة، وسيزود الكاميرون ونيجيريا بأول دليل ملموس لعملية تعليم الحدود. ويتيح الاقتراح المقدم عن المشروع تشييد ما يصل إلى ٦٠ عمودا حدوديا رئيسيا و ٦٤٠ عمودا ثانويا في مواقع وبمواصفات تحددها اللجنة المشتركة. والعقد الذي يتولى تنفيذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مقسم إلى ثلاثة أجزاء، يغطي أولها نحو ٧٠٠ كيلومتر تمتد من بحيرة تشاد إلى نهر رينو ومن المقرر أن يكتمل بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠.

وخلصت تقارير المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين يرصدون الوضع على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي على أن الوضع لا يزال سلميا. وفي عام ٢٠٠٩، واصلت اللجنة المشتركة تقديم الدعم لصوغ تدابير بناء الثقة الهادفة إلى ضمان أمن وخير السكان المتضررين وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة بين الحكومتين وشعبيهما.

وفي عام ٢٠٠٩، واصلت لجنة المتابعة، المنشأة عملا باتفاق غرينتري الموقع في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عملها عقب النقل النهائي للسلطة من نيجيريا إلى الكاميرون في ''المنطقة'' المتبقية من شبه جزيرة باكاسي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، قمت بتعيين السيد سعيد جنيت ممثلي الخاص في غرب أفريقيا ورئيس اللجنة المشتركة ليكون رئيسا للجنة المتابعة خلفا للسير كيران برنديرغاست. وعقدت اللجنة اجتماعين في عام ٢٠٠٩ برئاسة السيد جنيت الممثل الخاص للأمين العام، أحدهما في نيويورك في ١٦ حزيران/يونيه٢٠٠٩ والآخر في جنيف في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ومكن الاجتماعان من التوصل إلى اتفاق بشأن الأنشطة التي يتعين القيام بها في ''المنطقة'' أثناء فترة السنوات الخمس الانتقالية (آب/أغسطس ٢٠٠٨ - آب/أغسطس ٢٠١٣) التي ينص اتفاق غرينتري على منح السكان النيجيريين خلالها حماية قانونية خاصة. وأتاحت هذه المناقشات أيضا استئناف زيارات المراقبين إلى باكاسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وتجديد التعاون بين الكاميرون ونيجيريا بشأن المسائل الأمنية. وتعتزم لجنة المتابعة الاجتماع مرة ثانية أثناء كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفي عام ٢٠١٠، ستواصل اللجنة المشتركة تزويد الكاميرون ونيجيريا بدعم في مجالي المسوح ورسم الخرائط لتيسير إجراء التقييم الميداني المشترك فيما يتصل بتعليم الحدود البرية. وتتوقع اللجنة المشتركة أن تغطي في عام ٢٠١١ الطول المتبقي في التقييم الميداني للحدود البرية. وستشرف اللجنة على تنفيذ المشاريع، على يد متعاقدين خارجيين، ومنها نصب الأعمدة الحدودية المتوقع أن ينجز في عام ٢٠١٢. وبناءً على طلب الكاميرون ونيجيريا، ستواصل اللجنة المشتركة في عام ٢٠١٠ تقديم التوجيه الموضوعي القانوني والتقني للطرفين لمساعدتهما في حل نقاط الخلاف التي لم يتم التوصل إلى حل لها بعد والناشئة عن التقييم الميداني. ويُتوقع إنجاز جميع أنشطة تعليم الحدود البرية المتبقية بحلول عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن ترسيم الحدود البحرية قد أنجز في أيار/مايو ٢٠٠٧، فمن المُتوقع مواصلة المفاوضات في عام ٢٠١٠ لمساعدة الطرفين في الاتفاق على طرائق لتبادل المعلومات بشأن استغلال حقول النفط والغاز الموجودة في محيط الحدود البحرية، تمهيدا لإقامة تعاون عبر الحدود في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المراقبون المدنيون التابعون للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ رصد حالة السكان المتضررين في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي. وستقتضي الفترة الانتقالية الممتدة خمس سنوات في ''المنطقة''، المشار إليه أعلاه، استمرار قيام مراقبي الأمم المتحدة بمهام الرصد والإبلاغ. وسيكفل رئيس اللجنة المشتركة توافر القيادة في تنسيق المشاريع التي تدعمها الأمم المتحدة والتي تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في الكاميرون ونيجيريا.

وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة إسداء المشورة للطرفين بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة ومشاريع تشجيع المبادرات الاقتصادية المشتركة، والتعاون عبر الحدود والضمانات البيئية، وهي جميعها أمور ضرورية لضمان استدامة علاقات حسن الجوار بينهما. ومن مجالات العمل الرئيسية التي حددها الحكومتان وشركاؤهما الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك إصلاح طريق موتينغينيه - أباكاليكي العابر

للحدود. وسيلزم تقديم دعم مستمر للجنة حوض بحيرة تشاد، مع مراعاة أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المناسب وعند الاقتضاء.

وبعد عام ٢٠١٠، ستنجَز أعمالُ اللجنة المشتركة لدى القيام بالأنشطة التالية:

(أ) مساعدة الطرفين في معالجة بقية مجالات الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني؛

(ب) تنسيق عقود تعليم الحدود والتصديق عليها، بما في ذلك إنجاز نصب الأعمدة، وجميع أنشطة تعليم الحدود البرية المتبقية بحلول عام ٢٠١٢؛

(ج) متابعة ودعم أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد ومجلس تعاون خليج غينيا؛

(د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري في حقول النفط والغاز المتداخلة الحدود، والرصد الأمني المشترك على طول الحدود البرية، وإحياء اللجنة الثنائية المشتركة التي كانت قائمة بين البلدين؛

(هـ) تنفيذ استراتيجيات انسحاب بتسليم أنشطة اللجنة المشتركة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود أن أؤكد على أنه حتى عام ٢٠٠٣ كانت اللجنة المشتركة مموَّلة بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، مُوِّلت أنشطة اللجنة المشتركة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعما عينيا للعمل الموضوعي والتقني للجنة المشتركة (خبراء عسكريون وقانونيون)، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي الذي قدمته حكومتا الكاميرون ونيجيريا والتبرعات المقدمة من هذين البلدين وكذلك المقدمة من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود.

ومراعاةً لفعالية تكلفة هذه البعثة والمهام الهامة المتبقية في هذه المرحلة للمساعدة في دفع التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، أعتزم أن أطلب رصد موارد من الميزانية العادية للجنة المشتركة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن لهذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون